

Distr.: General  
25 مارس 2020

Original: English

المجلس التنفيذي  
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
وصندوق الأمم المتحدة للسكان  
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2020  
من 1 إلى 5 حزيران/يونيو 2020، نيويورك  
البند 1 من جدول الأعمال المؤقت  
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2020  
(من 3 إلى 6 شباط/فبراير 2020، نيويورك)

المحتويات

الصفحة	الفصل
2	I. مسائل تنظيمية القطاع المشترك
2	II. توصيات مجلس مراجعي الحسابات.....
4	III. المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية.....
6	IV. أساليب عمل المجلس التنفيذي..... قطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
7	بيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والحوار التفاعلي.....
10	V. البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة..... قطاع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
10	بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).....
14	VI. التقييم
14	VII. البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة..... قطاع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)
15	بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS).....

## I. المسائل تنظيمية

1. عُقدت الدورة العادية الأولى لعام 2020 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة بين 3 إلى 6 شباط/فبراير، 2020. رحب رئيس المجلس المنتخب حديثاً بجميع الوفود ووجّه الشكر إلى الرئيس ونوابه المنتهية ولايتهم على دورهم القيادي والتزامهم بعمل المجلس في عام 2019. وهنا الأعضاء الجدد في المكتب على انتخابهم.
2. بموجب القاعده 7 من قواعد النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التاليين لعام 2020:

الرئيس:	سعادة السيد والتن ويبسون	(أنجيوا وباربودا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد جورجى باتايوتوف	(بلغاريا)
نائب الرئيس:	سعادة السيدة أنا كارين إنيستروم	(السويد)
نائب الرئيس:	سعادة السيدة فالنتين روجوابيزا	(رواند)
نائب الرئيس:	سعادة السيد منصور عياد العتيبي	(الكويت)

3. اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2020 (DP/2020/L.1) كما اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2019 (DP/2020/1). اعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام 2020 (DP/2020/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2020.
4. ترد القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 2019 في وثيقة DP/2020/2، المتوفرة على موقعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الإلكترونيين.
5. وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المستقبلية للمجلس التنفيذي في عام 2020:

الدورة السنوية لعام 2020	من 1 إلى 5 حزيران/يونيو 2020 (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام 2020:	31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2020

### بيان رئيس المجلس

6. قال رئيس المجلس، في كلمته الافتتاحية، إنه سيضمن أن تكون مشاركات المجلس عملية وموجهة نحو تحقيق الأهداف، ما يُحدّد التوجه العام لعمل المجلس في عام 2020. كان على الدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها الطريقة التي تسمح بها مداولات المجلس للمنظمات تقديم الخدمات بالغة الأهمية لمن هم في أمس الحاجة إليها. كما شدد على أهمية عام 2020؛ حيث إنها تسبق الموعد النهائي لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة بعشر سنوات. على أعضاء المجلس مواصلة حوارهم الفعال والبناء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) المعني بأولويات التنمية. يجب أن يواصل المجلس والمنظمات التحلي بالإدراك والحيوية والتركيز والابتكار عند المشاركة في القضايا، مثل استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للمنظمات واستعراض السياسة الشاملة الجديدة الذي يُجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية للتنمية في نظام الأمم المتحدة عام 2020.
7. تشجع الرئيس بالتزام المنظمات الثلاث لتعزيز اتساق الأمم المتحدة وشفافيتها وتحملها للمساءلة. بدءاً من الدورة العادية الأولى لعام 2020، سيظهر التزامه بحشد روح العمل الجماعي بين المجلس والمنظمات. شجع على استمرار الحوار فيما بين الدورات، واثقاً بأن ذلك من شأنه تشجيع الشراكة والتوجيه والمشاركة للخبرة على نحو أقوى فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية لجدول الأعمال المشترك وصنع القرار التوافقي. لتشجيع إجراء المزيد من الحوار بين المنظمات والمجلس، سيعزز دوره في سد الفجوات القائمة ويُسهّل التواصل الصريح والصادق، بما في ذلك وضع خارطة الطريق لاختتام المناقشات المعنية بأساليب العمل. خطّط لإنعاش المداولات مع رؤساء المجالس التنفيذية الأخرى ولضمان الاتساق في المناقشات. سيشارك رؤساء الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة في اجتماعات متكررة لتمكين التواصل المنفتح والصريح بشأن قضايا المجلس. وحثّ الدول الأعضاء على العمل بروح مشتركة لاتخاذ قرارات مؤثرة ومجدية.

## القطاع المشترك

### II. توصيات مجلس مراجعي الحسابات

8. قدم مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) التقرير المعني بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في عام 2018 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (DP/2020/3). قدم نائب المدير التنفيذي (الإدارة) في صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) المعني بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018 (DP/FPA/2020/1). قدم المستشار العام والمدير في مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعني

بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018 (DP/OPS/2020/1). كما طرح التقرير المعني بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2018 لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2020/4) (UNCDF).

9. في التعليقات العامة، رحب أعضاء المجلس بالأراء غير التحفظية التي تلقتها كل منظمة حول مراجعة الحسابات لعام 2018، مع الإشارة إلى أنه ما زال يوجد مجال للتحسين. وأكدوا من جديد على أهمية الإجراءات الوقائية، وضمان الجودة، وزيادة الوعي الأخلاقي، وحماية المبلغين عن المخالفات. كما رحبوا بالاستثمارات في مجال التكنولوجيا لتسهيل إدارة المخاطر، وتعزيز الاقتصاد في التكاليف من عمليات المشتريات الكفوة، وضمان تحقيق أعلى مستويات الامتثال لأطر عمل الرقابة الداخلية، والحد من احتمالات التعرض للخطأ البشري. وطلبوا أن يدرج مجلس مراجعي الحسابات في التقارير المستقبلية النتائج ذات الصلة من الزيارات القطرية. أشار أحد الوفود إلى أنه سيكون من المفيد تضمين معلومات حول تقييم التدريبات التي يحضرها موظفو الوكالات في التسلسل الإداري القائم.

#### UNDP

10. رحب أعضاء المجلس بالانخفاض في توصيات مراجعة الحسابات الجديدة لعام 2018 مقارنة بعام 2017، وفي توصيات مراجعة الحسابات المصنفة بأنها "ذات أولوية عالية". شجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على مواصلة تعزيز أولويات الإدارة العليا السبع المتعلقة بمراجعة الحسابات، ولا سيما التي لا تُصنف بأنها "محددة الهدف" وأعربوا عن تقديرهم لاتباع نهج شامل لقضايا مراجعة الحسابات المتكررة. وأشاروا إلى أنه في عام 2018 كان هناك عدد من توصيات جديدة لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية. بالإضافة إلى ذلك، أكدوا على توصيات مراجعة الحسابات المتعلقة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية (HACT) وإدارة المشاريع والبرامج التي تحتاج إلى تحسين، على الرغم من التقدم المحرز. كما أشاروا إلى وجود تحديات في المشاريع الممولة من خلال التكلفة المتقاسمة مع الحكومات وطلبوا توضيحات فيما يخص الإستراتيجيات للتصدي لها. شجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على تعزيز وعي الموظفين بإطار عمل الرقابة الداخلية، لا سيما على المستوى القطري وتعزيز الامتثال الصارم مع آليات المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوقعوا أن يكون لمبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مثل إستراتيجية الأفراد لعام 2030 وتجميع أنشطة المعاملات والاستثمارات التكنولوجية في الشراء، تأثير في معالجة الأولويات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وشددت المجموعة على أنه ينبغي عدم تقييد عمليات التوظيف التنافسية، وفي ظل الاعتراف بالحاجة إلى التوظيف السريع في الحالات التي تكتنفها الصعوبات، أعربت عن قلقها إزاء توصية مراجعة الحسابات المعنية باستخدام غير الملائم للاستثناءات للتعاقد والتنازل عن عمليات التوظيف التنافسية المباشرين، وطلبوا تفاصيل عن الكيفية التي سيسعى بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتحسين إطار عمل الرقابة الداخلية والسياسات المتعلقة بإدارة القوى العاملة/الموظفين.

#### UNCDF

11. رحب أعضاء المجلس بتقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (UNCDF) لمراجعة الحسابات غير المشفوع بحفظات لعام 2018 والإغلاق الفعلي لتوصيات مراجعة الحسابات من الفترات السابقة.

#### UNFPA

12. رحب أعضاء المجلس بانخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات لعام 2018 مقارنة بعام 2017 ودعموا جهود الصندوق المستمرة لإغلاق توصيات مراجعة الحسابات المتبقية. أعربوا عن قلقهم من أن ثمانين توصيات من أصل اثنتي عشرة توصية من مراجعة الحسابات السابقة لا تزال قيد التنفيذ. شجعوا مجلس مراجعي الحسابات على مواصلة المراقبة والعمل مع الإدارة لضمان تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وإغلاقها بالكامل. رحبوا بالصيغة النهائية للصندوق وبدء تنفيذ سياسة إدارة مخاطر المؤسسات التي وضعها، وطلبوا تفاصيل عن جدولها الزمني المحدد ومؤشرات للعوائق المتوقعة لبدء تنفيذها. رحبوا باستكمال تصميم برنامج التدريب وعمليات ضمان الصندوق حتى الشوط الأخير وكذلك استكمال مراجعات حسابات الشوط الأخير لأكثر من 16 شريكاً من شركاء التنفيذ، كما طلبوا التفاصيل عن الكيفية التي سيتم الاسترشاد بها من الدروس المستفادة في عمليات إدارة المخاطر على المستوى القطري. بالتأكيد مرة أخرى على أهمية دور الإدارة لضمان إدارة المخاطر والتحكم فيها على نحو فعال، طلبوا تقديم معلومات مُحدثة حول جهود الإدارة لتعزيز دورها الرقابي لضمان أن تكون تلك التحسينات متينة وطويلة الأمد.

#### UNOPS

13. رحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) في ختام توصيات مراجعة الحسابات المتعلقة في عام 2018، مع ملاحظة الزيادة الكبيرة في التوصيات الجديدة لعام 2018 مقارنة بعام 2017، والتي تتعلق في الغالب بعمليات الإدارة المالية، وإجراءات تقييم الأصول واستهلاكها. مشيرين إلى ارتباط التوصيات الأربعة الجديدة بنظام oneUNOPS، أعربوا عن قلقهم خاصة فيما يتعلق بعدم وجود فصل للواجبات لعمليات الشراء، وهو مجال شديد الخطورة لسوء الإدارة المالية والاحتيال. أكدوا مجدداً على ضرورة أن يضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) إستراتيجية لاستخدام الفائض من احتياطه، على النحو الذي أشارت إليه وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات خلال السنوات المتتالية وتطلعون إلى وجود معلومات مُحدثة تتماشى مع قرار المجلس التنفيذي رقم 20/2019. دعموا التوصية الداعية لجعل تعميم مراعاة المنظور الجسماني جزءاً لا يتجزأ من إدارة المشاريع ورحبوا بالمبادئ التوجيهية الجديدة لتعميم مراعاة المنظور الجسماني في المشاريع وإدماجها في oneUNOPS. شجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع (UNOPS) على مواصلة تطوير oneUNOPS للحد من المخاطر ومعالجة أوجه الضعف المحددة في الفصل بين الواجبات.

#### الاستجابة

14. استجابةً إلى ذلك، سلطت نائبة المدير التنفيذي (الإدارة) في صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الضوء على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يستخدم نظام تخطيط موارد المؤسسات لتناول التوصيات المتعلقة، ورصد الاستثناءات، وزيادة الشفافية، بما في ذلك لعمليات المشتريات. يعمل نظام تخطيط موارد المؤسسات على التتبع الكامل لدورة البرامج بدءًا من التخطيط وصولاً لتقديم التقارير، ما كان يعد ابتكارًا مهمًا. وأكدت أنه بالرغم من بدء تنفيذ سياسة إدارة المخاطر في الربع الثاني من عام 2020، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لديه إستراتيجية لإدارة المخاطر التي وضعتها السياسة بشكل رسمي وسيضمن الصندوق إلمام جميع الموظفين بالسياسة الجديدة؛ لتجنب العواقب التي تحول دون التنفيذ.

15. وأكد المستشار العام والمدير في مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كان يتناول أوجه الضعف في تقييم المخزون والأصول، ويراجع العمليات والنماذج؛ لضمان إدخال المستخدمين معلومات محدّثة في الوقت المناسب. وبدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) في تنفيذ إطار عمل جديد للرقابة الداخلية في عام 2020، والذي من شأنه أن يعالج افتقار فصل للواجبات في المشتريات. تطلعت المؤسسة إلى معالجة الفائض من الاحتياطي في الدورة السنوية لعام 2020، وفقًا للقرار رقم 20/2019.

16. أبرز مدير مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن تقاسيم التكاليف الحكومية مصدر تمويل مهم ولا يزال يمثل أولوية عليا للشركة، وهو ما تم تناوله على أساس مشروع بعينه. كما اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سياسة المبلغين عن المخالفات منقحة، والتي بدء تنفيذها في جميع أنحاء المنظمة. وأشارت إلى أن عملية تصعيد إدارة مخاطر المؤسسات انتقلت من مستوى المشاريع إلى المستويات البرنامجية والقطرية والإقليمية قبل الوصول إلى لجنة إدارة مخاطر المؤسسات على المستوى المؤسسي. تضمنت العوامل التي أطلقت عملية التصعيد، الإدارة المالية، والأمن، والمخاطر التمثيلية، وزيادة في حجم البرنامج وقضايا الأزمات. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يصدد مراجعة سياساته ومبادئه التوجيهية لاستخدام وظائف مهنية من المستوى الرفيع، ومراجعة كيفية تقديم المواضيع الإستراتيجية وأفضل طريقة لتعديل الطرائق التعاقدية وتوضيح الأدوار والمسؤوليات.

17. اعتمد المجلس القرار رقم 1/2020 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (UNCDF)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) المعنية بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات في عام 2018.

### III. المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

18. قدم مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ونائب المدير وكبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الاقتراح الشامل الأولي المشترك المعني بسياسة استرداد التكاليف (DP/FPA/ICEF-UNW/CRP.1).

19. رحبت مجموعة من الوفود بالاعتماد المشترك لسياسة استرداد التكاليف المنسقة، والتي لاحظوا أنها نموذج لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. شجعت المنظمات على مواصلة اتباع نهج منسق فيما يتعلق بالمعدلات، وتصنيف التكاليف، والمنهجية استنادًا إلى سياسة 2013؛ لتحفيز التعاون والمواءمة مع إصلاح الأمم المتحدة. رحبوا بالمواءمة المحسنة لفئات تصنيف التكاليف والتغييرات المقترحة. كما رحبوا بدمج المعلومات المفصلة عن التأثير المالي للمعدلات المتباينة، والعرض المفصل حسب الوكالة والفئة، وطلبوا أيضًا بيانات مفصلة إضافية في التقارير المالية السنوية المستقبلية. وسلطوا الضوء على أن استرداد التكاليف الكاملة ما زال أمرًا حاسمًا لتجنب دعم الأسعار التناقلي حتى في إطار نهج منسق. وشجعت بشدة المنظمات على زيادة توضيح الخيارات لسد الثغرات المتبقية بشأن الإعفاءات والمعدلات المتباينة والامتنال. مشددون على أن المنظمات يجب أن تقلل من عدد الإعفاءات، توقعوا أن يقترح المشروع التالي سياسة إعفاء تدعم مبادئ الشفافية والمواءمة. بحثوا عن خيارات قائمة على الأدلة لمواءمة المعدلات المتباينة وتعديلها، وإزالة الآثار المشوهة المحتملة، ووضع حوافز للتمويل المواتي، كما هو مطلوب في ميثاق التمويل. وحثوا على زيادة الامتنال مع السياسة الحالية والمنقحة لاسترداد التكاليف، كما رحبوا بالاقتراحات حول كيفية منع المتبرعين المستقلين من تفويض استرداد التكلفة الكاملة. طلبوا تقديم وثيقة بشأن السياسات عرضت معلومات متعلقة بتصنيف استرداد التكاليف، والمنهجية، والمعدلات بطريقة تتصف بالشمولية والشفافية تضمنت تعاريف واضحة، ومستقلة عن بعضها بعضًا، وشاملة بشكل جماعي لجميع فئات التكاليف. وشجعت على إجراء المزيد من المناقشات في مشاوره غير رسمية مشتركة قبل الدورة السنوية لعام 2020، في ظل طرح مشروع سياسة في أثناء المرحلة التحضيرية للدورة السنوية لعام 2020.

20. أعربت وفود أخرى عن سرورها حول رفع فئات التكلفة لمستوى الشفافية اتباعها ممارسات مراجعة الحسابات المشتركة. وأعادوا التأكيد على أن الهدف الأساسي للإصلاح كان تعزيز العمل المشترك بين الوكالات، وإزالة التنافس على الموارد، وزيادة تجميع الأموال والتعاون. تطلعت إلى وجود ميزانية متوازنة ساهمت في التمويل الفعال لأنشطة التنمية وقللت من دعم الأسعار التناقلي. واعترافًا بأن المقياس الأسمى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة

للطفولة (UNICEF) كان أقل من 8 في المئة وأن الفائض الذي تم الحصول عليه استخدم لتمويل النفقات المؤسسية، قد طلبوا معرفة التفاصيل عن الكيفية التي تم بها استخدام هذه الأموال. سعى للحصول على معلومات عن الموارد التي تستخدمها المنظمات لدفع المساهمات المتزايدة لأنشطة التنسيق. وأكدوا على أهمية إنهاء ممارسة مقاييس النسب المتباينة، ولا سيما الاتفاقيات القديمة، مضيفين إلى أنه يجب أن يدفع جميع المترعين بنفس النسبة والمستوى.

21. استجابة إلى ذلك، أكد نائب المدير وكبير موظفي الشؤون المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على أن مبدأ استرداد التكاليف يهدف إلى ضمان عدم دعم الموارد الأساسية لغير الأساسية، وقد أثبتت المنظمات أنها لم تستخدم الموارد الأساسية لدعم الموارد غير الأساسية، ما لم يوجهها المجلس بذلك. كان لمعدل استرداد التكاليف المنسق، على سبيل المثال، تأثير ثانوي لإرغام بعض المنظمات على استخدام الموارد الأساسية لدعم الموارد غير الأساسية للوصول إلى نسبة 8 في المئة المطلوبة. ومع ذلك، فإن المعدل المنسق كان فعالاً في تقليل المنافسة وخلق بيئة مواتية للتعاون على النحو الذي دعا إليه إصلاح الأمم المتحدة، ويمكن أن يكون بمثابة نموذج لمنظمة الأمم المتحدة بمجرد تسوية المشكلات المتبقية بسبب اختلاف الولايات. وبالمثل، سيكون من المفيد وضع مبادئ منسقة لمنح الإعفاءات، على الرغم من وجوب اتسامها بالسرعة الكافية للسماح لرؤساء المنظمات بمواصلة منح الإعفاءات في لحظات الأزمات. سيساعد هذا الحصول على فهم أفضل للمعلومات الإضافية التي يطلبها المجلس في وضع مبادئ منح الإعفاءات. وأوضح أن متوسط استرداد التكاليف يتماشى في الواقع مع الدخل الذي تتلقاه المنظمات، والذي يمثل الميزانية المتوازنة، ولم يتضمن وجود فائض، وقد تم استخدام كل الدخل الناتج من خلال استرداد التكاليف لأنشطة الإدارة.

22. أكد مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أنه تم تمويل أنشطة التنسيق في الأمم المتحدة بالكامل من الموارد الأساسية، مع مضاعفة تمويل هذه الأنشطة في عام 2019. وأكد على أنه في حين كان من المهم متابعة التنسيق، فإن معدل استرداد التكاليف المنسق بالكامل، والذي لا يوجد فيه دعم الأسعار التناقلي، أمر صعب بالنظر إلى اختلاف نماذج الأعمال التجارية للمنظمات. وبالمثل، بينما تهدف المنظمات إلى الحد من منح الإعفاءات، فإن لوائحها وقواعدها التنظيمية المالية، كما اعتمدها المجلس، أعطت المديرين السلطة لمنح الإعفاءات. كانت المنظمات مستعدة للعمل مع المجلس لوضع مبادئ توجيهية أكثر وضوحاً حول استخدام الإعفاء، على الرغم من أنه كان من المهم الوضع في الاعتبار أن الإعفاءات الممنوحة حتى الآن كانت صغيرة نسبياً مقارنةً بإجمالي الإيرادات التنظيمية.

23. أحاط المجلس التنفيذي علماً بالمقترح الشامل التمهيدي المشترك المعني بسياسة استرداد التكاليف (DP/FPA/ICEF-) (UNW/CRP.1).

#### IV. أساليب عمل المجلس التنفيذي

24. قدم الأمين العام للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) لمحة عامة عن ثلاثة خيارات معروضة في الاستجابة المشتركة لأمانات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)/منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي، على النحو المطلوب في القرار 22/2019. كما طرحت المبادئ التوجيهية المنسقة والمنقحة بشأن إجراء الزيارات الميدانية المشتركة والفردية، لأغراض الإحاطة، استجابة للقرار 16/2019.

25. رحب أعضاء المجلس، من خلال تقديم تعليقات فردية وجماعية، بالتعاون بين الوكالات في تنسيق خيارات برنامج العمل السنوي المختلفة وعرضها. وأوضحوا أن أي خيار يجب ألا يؤثر سلباً في دورات البرامج القطرية وتنفيذها على أرض الواقع، ويجب أن تشمل كل الموضوعات المتضمنة في جداول الأعمال لدورات المجلس القضايا الجوهرية. وشددوا على أن الجهود المستمرة لتحسين أساليب العمل كانت تهدف إلى تنشيط حوكمة الهيئات الإدارية، ولذلك فإن توافق الآراء بين الدول الأعضاء كان الأمر الأساسي لتنفيذ نهج عملي المنحى. تطلبت أي تحسينات ذات مغزى للاجتماعات الفردية والمشاركة المرنة والاستعداد من جانب الدول الأعضاء لاستعراض كفاءات اجتماعات المجلس في ظل الحفاظ على فعالية وظيفتها الرقابية. وعلى هذا النحو، ينبغي ألا تركز المناقشات على عدد دورات المجلس سنوياً، بل على ما يحتاج المجلس إلى القيام به لتلبية دوره الرقابي. ووافقوا تماماً على ضرورة احترام الولايات المتميزة للمنظمات في إطار اختصاصات المجالس التنفيذية المختلفة كأساس لنهج شامل لتناول جدول أعمال 2030 وأهدافها.

26. كان للوفود مناصب مختلفة في الخيارات الثلاثة. رحب البعض بالخيارات الثلاثة المقترحة كأساس جيد للمناقشة، بينما طلب الآخرون المزيد من التفاصيل. حذر الكثير من إنشاء آليات للرقابة "غير متناسقة"، حيث لن تتمكن بعض الوفود من المشاركة الكاملة في عمل المجلس. ومن هذا المنطلق، كان الخيار الثالث هو الأقل تفضيلاً؛ وذلك نظراً إلى حظر قرار الجمعية العامة رقم 243/40 للاجتماعات خلال الاجتماع الرفيع المستوى؛ ولم تكن المشاركة في أي عملية حكومية دولية لتغيير التشريعات الحل الأمثل. شدد آخرون على أن نقل البنود من دورة إلى أخرى بتقصير مدة الدورة العادية الثانية أو إلغائها لم يعن بالضرورة تحسناً فعالية دورهم الرقابي. دعم البعض المقترح الداعي لعقد دورتي مجلس سنوياً، بما يتناسب مع حجم المنظمات وميزانياتها وأدوارها، بما يتماشى مع ترتيبات أخرى لإدارة الأمم المتحدة وكجزء من الجهود المبذولة لتقليل التكاليف، وإعادة توجيه الوفورات للفرق القطرية، وتبسيط الجداول الزمنية الحافلة، وتحقيق أقصى قدر من المشاركة، وتخفيف الضغط

على الوفود الأصغر. طلب آخرون توضيح الكيفية التي تؤثر بها التغييرات في الجدول الزمني لإصدار الوثائق الرسمية في الوقت المناسب للوفود للتخصيص للدورات.

27. أكدت الوفود أن الاجتماع المشترك للمجالس كان بهدف أن يكون محفلاً لبحث بنود جدول الأعمال ذات الأهمية المشتركة لجميع المجالس والحد من الازدواجية، وتعزيز التنسيق والسماح للدول الأعضاء بمعالجة المسائل بطريقة شاملة. صرح البعض أن سلطة اتخاذ القرار يجب أن تظل مع المجالس الفردية وألا تنتقل إلى الاجتماع المشترك للمجالس. ومن هذا المنظور، كان نقل البنود المشتركة إلى الاجتماع المشترك للمجالس أمراً صعباً حيث لم تكن للاجتماع المشترك سلطة اتخاذ القرارات. كان الآخرون على استعداد لاستكشاف مزايا إعطاء سلطة اتخاذ القرارات إلى الاجتماع المشترك للمجالس من حيث الكفاءة والفعالية. اختلفت وفود كثيرة مع اقتراح تنظيم جميع الدورات العادية الثانية للمجالس المختلفة بالتعاقب في أسبوع واحد من اجتماعات المجلس الموحدة، حيث بدا أنه يفضل إلى اقتراح "مجلس كبير" تجاهلته الدول الأعضاء بالفعل.

28. أعربت بعض الوفود عن استعدادها للنظر في إعادة عقد المجموعة الأساسية المعنية بأساليب العمل، مع التكليف بوضع خيارات نهائية (بناءً على الخيارات الثلاثة) التي ستسمح للمجلس باتخاذ قراراً في الدورة العادية الثانية لعام 2020، وصرح الآخرون بأن إنشاء مجموعة عمل أساسية جديدة لن ينجح في تحقيق توافق للآراء. طلبوا المزيد من التحليل عن الكيفية التي قد تؤثر بها التغييرات المقترحة في كل مجلس بشكل مختلف، بما في ذلك التحليل من وجهة نظر تتعلق بالميزانية؛ لتحديد الكيفية التي يمكن للخيارات المقترحة أن تحقق بها الوفورات.

29. ردًا على ذلك، ذكر أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) فيما يتعلق بطلبات الحصول على مزيد من المعلومات، أن الأمانة ستطرح هذه المسألة على المجلس بعد إجراء تحليلات إضافية، بما في ذلك تكلفة الدورات الرسمية والاجتماعات غير الرسمية. من حيث الكم مقابل النوعية، يمكن للمجلس أن يختار تقليل عدد الاجتماعات غير الرسمية عن طريقة اتخاذ قرار السماح بمناقشة بنود جدول الأعمال الرسمية فقط خلال الاجتماعات غير الرسمية. وبالمثل، قد ينظر المجلس في تقديم بنود اتخاذ القرارات فقط في جلساته الرسمية. وأكد لأعضاء المجلس أن الأمانة كانت تعمل لضمان مواءمة دورة البرنامج القطري مع أطر التعاون. كما ستعمل الأمانة لضمان إصدار وثائق المجلس في الوقت المناسب حتى تتمكن الوفود من التحضير للجلسات الرسمية.

30. وأكد رئيس فرع المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أن هناك مشكلة أخرى يجب وضعها في الاعتبار في حالة تنفيذ الخيار الثاني أو الثالث، وهي وقت تقديم التقارير المعتمدة على البيانات، مثل التقارير المالية، والتي غالباً ما تُعرض في الدورة العادية الثانية، للسماح بمتسع من الوقت لاستخراج البيانات والمعلومات الواردة في التقارير. ومع ذلك، كان من الأفضل عرض التقارير المالية في الدورة السنوية عن تقديمها في السنة التالية في الدورة العادية الأولى، حيث من شأن ذلك أن يؤدي إلى حدوث فترات تأخير طويلة بين إغلاق الدفاتر ومناقشات التقارير المالية.

31. أشار مستشار الشراكة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) إلى أنه إذا اختار المجلس إلغاء الدورة العادية الثانية، فسيقدم المكتب فيما بعد التقرير الإحصائي السنوي المعني بمشتريات الأمم المتحدة إلى الدورة العادية الأولى التالية. وبالمثل، سيقيم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) استعراضه الإستراتيجي لمنصف المدة، والذي عادةً ما يقدم في الدورة العادية الثانية، للدورة السنوية، مع مراعاة أنه سيتعين عليه أيضاً معالجة المخاوف المتعلقة بتوافر البيانات.

32. اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 2/2020 المعني بأساليب عمل المجلس التنفيذي.

## قطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

### بيان المدير والحوار التفاعلي

معلومات محدثة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

#### بيان المدير

33. أكد المدير، في خطابه (المتوفر على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP))، أنه على الرغم من السياق العالمي المعقد والمتنوع في عام 2019، فإن الأداء الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) نحو تنفيذ خطته الإستراتيجية للفترة بين 2018 و2021، والحلول البارزة الستة كان سائراً في الطريق الصحيح. واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، من خلال التركيز على التنفيذ، العمل مع الشركاء للتصدي لبعض تحديات العقد الأكثر تعقيداً والمتعددة الأبعاد والراسخة الجذور. تضمنت تلك التحديات عدم المساواة، وتغير المناخ، والأسباب الجذرية للهجرة والنزوح القسري. وفي هذا الصدد، قدم تقرير التنمية البشرية لعام 2019 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) رؤية جديدة يمكن من خلالها فهم سبب اعتراض الأفراد وما يمكن القيام به حيال ذلك.

34. في عام 2019، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) نهجاً متكاملًا للتصدي لعدم المساواة والإقصاء والفقر متعدد الأبعاد من خلال دعم البرلمانات لتعزيز الشمولية من خلال المشاركة الفعالة للمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية

المستدامة ومن خلال تعزيز حماية حقوق الإنسان ودعمها. قد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مع نحو 90 بلدًا لإصلاح القوانين والسياسات التمييزية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية ((HIV، والسل، والمشاكل الصحية الأوسع نطاقًا التي تُدعم الاستبعاد والتهميش، بينما شجع وضع نهج أكثر تكاملاً للمساواة بين الجنسين على مستوى الأهداف. وعلى الصعيد الداخلي، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من أفضل منظمات الأمم المتحدة أداءً مقارنة بخطة العمل على نطاق المنظومة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

35. من خلال مبادرة تحسين العمل المناخي "Climate Promise" لعام 2019، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) البلدان حول العالم على تعزيز الإسهامات المحددة دوليًا في ظل اتباع نهج متكامل للقضايا المناخية عند تنفيذ الحلول البارزة. تميزت الفترة الجديدة لمبادرة تحسين العمل المناخي "Climate Promise" بإطلاق لعبة المهمة 1.5 "Mission 1.5" في أوائل 2020، وهي لعبة على الجوال أشركت الناس في حلول المناخ للإسهامات المحددة دوليًا لبلادهم. بتمويل من الصناديق الرأسية للمناخ والبيئة، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في 44 بلدًا، الأمر الذي ساعدها على تجنب ملايين الأطنان من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإفادة ملايين البشر.

36. في عام 2019، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تناول الأسباب الجذرية للهجرة والنزوح القسري. في المنتدى العالمي للاجئين في كانون الأول/ديسمبر عام 2019، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ثلاثة أهداف جديدة لدعم الميثاق العالمي المعني باللاجئين في 40 بلدًا في مجالات الحوكمة المحلية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والعمل اللائق لمن ينتقلون، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام والتنمية. بالنظر إلى وفرة التكاليف للإجراءات الوقائية مقارنة بالمساعدة الإنسانية، اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عرضًا متجددًا بشأن الوقاية تضمن الأنشطة المدرة للدخل خلال الأزمات، وتوسع نطاق المبادرات دون الإقليمية والمتعددة البلدان؛ للتعبيل بالتنمية وتعزيز الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك من خلال برنامج حدود أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

37. وعلى الصعيد الداخلي، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) خطوات لضمان أن نموذج أعماله كان فعالاً وكافياً في دعم تقدم الخدمات، حيث واصل في تعزيز وبناء القدرات الحالية والجديدة. في عام 2019، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في طريقه لتحقيق التوازن في الميزانية للسنة الثالثة على التوالي، مشيرًا إلى الاستدامة والاستقرار المالي. ومن الجدير بالذكر أن الإسهامات العادية (الأساسية)، بما في ذلك التزامات المتعددة السنوات، ارتفعت للسنة الثانية على التوالي وكان هناك زيادة كبيرة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من الأموال المجمعة. كما تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الرأي الرابع عشر على التوالي في مراجعة الحسابات غير المشفوعة بتحفظ من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2018. وتضمنت الكفاءات والابتكارات الداخلية الأخرى: تجميع خدمات الأعمال في المكاتب القطرية وإستراتيجيات العمليات التجارية المحسنة للفرق القطرية، وإطلاق إستراتيجية الأفراد لعام 2030 الجديدة، بما في ذلك مكان عمل أكثر أمانًا وشمولاً، ومبادرة مشروع التخضير لحد من انبعاثات الغازات الدفينة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وإنشاء شبكة مختبر معجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهو جزء من شبكة السياسات العالمية، وإنشاء محور القطاع المالي في عام 2019 لتمويل "تأثير أهداف التنمية المستدامة" ودعمها.

38. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ملتزمًا بالكامل بالتنفيذ الناجح لإصلاح الأمم المتحدة، كما يتضح من مشاركته النشطة في جميع جوانب الإصلاح في عام 2019. في عام 2020، سيستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في لعب دور رئيسي عبر جميع مسارات الإصلاح، بما في ذلك إطار التعاون، وإطار الإدارة والمساءلة، واستعراض المكاتب الإقليمية والمتعددة البلدان، وسبواصل العمل كمقدم رئيسي لنظام المنسقين المقيمين. وكان التحدي في المضي قدمًا، هو أن يظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ذا صلة بجيل جديد من الشركاء، ما يعمل على تحقيق الأهداف طوال عقد العمل من 2020 إلى 2030. سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) معالجة التعقيدات في تنفيذ خطته الإستراتيجية للفترة بين 2018 و2021، بما في ذلك من خلال استكشاف التحديات الحالية والجديدة حول عدم المساواة، وتغير المناخ، والهجرة، والنزوح القسري ومعالجتها.

#### البيانات الإقليمية والوطنية

39. كرّر أعضاء المجلس التأكيد على أن التنمية ظلت محور التركيز الرئيسي لولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، من خلال نهج برنامجي لخطة عام 2030، بما يتماشى مع استعراض عام 2016 الذي يُجرى كل أربع سنوات. أكدوا على أهمية بناء القدرات الوطنية في تحقيق الأهداف، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وبغية القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده. كما رحبوا بالاتجاهات المالية الإيجابية والإسهامات المتزايدة بالموارد الأساسية، بما في ذلك موارد من بلدان البرنامج. ومع ذلك، أعربوا عن قلقهم المستمر بشأن عدم التوازن الأساسي وغير الأساسي، الذي يمكن أن يعوق تقديم الخدمات في بلدان البرنامج وشدوا على أهمية التمويل الأساسي المتعدد السنوات، والذي يمكن التنبؤ به. ودعوا المدير للاستمرار في إيجاد طرق مبتكرة لمعالجة اختلالات التمويل.

40. لفتت مجموعة من الوفود الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان متوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية ((SIDS، والتي حرمها مركزها في كثير من الأحيان من المساعدة الإنمائية وأجبرتها على تحمل ديون متعثرة غالبًا ما تأتي في أعقاب كوارث مناخية. دعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لمواصلة المشاركة في استعراضات المكاتب متعددة الأقطار وزيادة مشاركته في الدول الجزرية الصغيرة النامية ((SIDS، بما في ذلك من خلال مسار ساموا ومؤتمر المحيطات

عام 2020. أكدوا من جديد دعمهم لمكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب وتطلعوا إلى توسيع دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في جهود التعاون في بلدان الجنوب.

41. رحبت مجموعة ثانية من الوفود بالحوار البناء بين مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء ومنظمات الأمم المتحدة بشأن إدراج أحكام الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في الاتفاق الإداري الموحد للصناديق المجمعمة. وأشادوا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بمتابعة توصيات تقرير شركة Deloitte ووضع إستراتيجية وخطة عمل شاملتين. كما أطروا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتعزيز القدرة على أرض الواقع لمعالجة منع الاستغلال والاعتداء الجنسي، بما في ذلك من خلال تعيين منسق بدوام كامل في العراق وتقديم تدريب مباشر إلى 20 جهة تنسيق بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). سعوا إلى وضع خطط ملموسة لعام 2020 لتحسين تحليل الآليات وتعزيزها لدعم الضحايا/الناجين، وطلبوا معرفة تفاصيل عن الطريقة التي سنتسق وستشارك بها المنظمات الأدلة والمعرفة، بما في ذلك نتائج عمليات رسم الخرائط. طلبوا معلومات محدثة عن كيفية مواصلة تنقيح الاتفاقيات مع الشركاء المنفذين مع بروتوكول الأمم المتحدة بشأن ادعاءات الاعتداء والاستغلال الجنسيين التي يتورط فيهما الشركاء المنفذون.

42. وأشادت المجموعة الثالثة من الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لضمان عملية تحول مستقرة في ظل تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة. خلال عقد العمل للفترة بين 2020 و2030، كان من المهم أن يظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مركزاً على العمل المعجل وتحقيق النتائج. شجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على مواصلة العمل كخبير تكامل، والاستفادة من قيادته الفكرية وخبرته في تقديم التنمية. رحبوا بالحلول القائمة على الطبيعة التي قدمها للتنمية المستدامة وتطلعوا إلى معرفة كيف ساعدت على تعجيل تنفيذ الأهداف. اعترف الفريق بوظيفة التقييم الصارمة للصندوق كأداة مهمة للمساءلة وطلبوا الحصول على تفاصيل عن الكيفية التي تبادل بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلك المعرفة مع الدول الأعضاء استعداداً لاستعراضاتها الوطنية الطوعية. طلبوا معلومات عن محور القطاع المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وكيف سعى البرنامج ليكون في موضع يؤهله لمعالجة النقص في تمويل الأهداف وكيف كانت إستراتيجية القطاع الخاص تفرج عن رأس المال لتحقيق الأهداف.

43. دعت مجموعة رابعة من الوفود منظمات الأمم المتحدة إلى: (أ) العمل معاً لاستخدام أدلة عالمية المستوى وتحليلات قطرية مشتركة مدمجة وملائمة للالتزامات الإصلاح، (ب) تصميم إطار تعاون قوي يعمل من خلال نهج المنظومة بأكملها مع سبل التصافير والتكامل بين الفرق القطرية والحكومات والأطراف المعنية ومن داخلها، (ج) ضمان مواصلة البرامج القطرية مع إطار التعاون، (د) وضع الموارد خلف النتائج والجهود المحددة بشكل جماعي، بما في ذلك تعجيل تنفيذ اتفاق التمويل، (هـ) السعي لتحقيق البرمجة المشتركة للتغلب على الصوامع، (و) مراعاة قرار الجمعية العامة رقم 279/72 عند تعديل الخطط الإستراتيجية في أثناء استعراض منتصف المدة. ينبغي أن يتضمن استعراض منتصف المدة الدروس المستفادة من النتائج التي تحققت، بما في ذلك المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والمواصلة التنظيمية، ونتائج مسارات العمل التكميلية. وينبغي أن يعكس الاستعراض الكيفية التي أثرت بها الإصلاحات على طريقة العمل والأولويات البرمجية. تطلعوا إلى مزيد من التوضيح لدور خبير التكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في سياق الإصلاحات على مستوى المنظومة. وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على إجراء استعراض منتصف المدة الذي أسفر عن استنتاجات عامة لتنفيذ خطة عام 2030، والتي ساعدت على تحسين أطر النتائج والخطط الإستراتيجية بطريقة قللت من العوائق أمام الجهود المشتركة، وعززت المشاركة الفعالة والشاملة والمتسقة للفرق القطرية. طلبت المجموعة إتاحة مخططات مسبقة لاستعراضات منتصف المدة في شكل منسق للعناصر المشتركة بين الوكالات ورحبت باقتراح عقد ورشة عمل مشتركة لاستعراض منتصف العام قبل الدورة السنوية لعام 2020.

44. رحبت مجموعة خامسة من الوفود بإسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في نقل نظام المنسقين المقيمين لمكتب تنسيق التنمية، وتقديم إطار التعاون، وتنفيذ إطار المساءلة الإدارية، وضمان الاتساق مع اتفاق التمويل. وشددوا على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في ظل وجود آليات الإصلاح، كان يجب عليها التركيز على التغييرات السلوكية والنتائج للتوصل إلى كونها منظومة أكثر تعاونية وتيسيراً وفعالية. وأعربوا عن قلقهم بشأن التقارير التي تفيد بوجود رسائل متضاربة حول الإصلاح عبر المنظومة، وطلبوا ضمانات بأن الإصلاحات تمت الموافقة عليها دون تحفظ ومتابعتها بحماس على جميع المستويات. كما طلبوا ضمانات أن المنسقين المقيمين كانوا يبلغون بتقييمات أداء الممثلين القطريين والعكس بالعكس، وحرصوا على معرفة كيفية استفادة البلدان الشركاء من الخدمات الاستشارية وخبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بما في ذلك في مجالات منع نشوب النزاعات وسيادة القانون والحوكمة ومن خلال دوره كخبير التكامل. أكدوا على أن إطار التعاون يجب أن يكون الأداة الأكثر أهمية لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذها بالشراكة مع البلدان المضيفة، مدعوماً بنظم المراقبة والإبلاغ الفعالة وتقييم قطري مشترك معزز، يقوم على نهج يراعي النزاعات وحقوق الإنسان ومبدأ عدم تخلف أحد عن الركب. وشجعوا جميع الأطراف على متابعة التتبع الدقيق والإبلاغ المنسق عن التزامات اتفاق التمويل ومضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف.

#### حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

45. عقد المجلس أول حوار تفاعلي لعام 2020 حول موضوع *الطبيعة في صميم التنمية المستدامة*. ركزت المناقشات على الكيفية التي ساعد بها الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة في حماية البشرية من الكوارث، وضمان الأمن الغذائي والمياه، وتقليل المخاطر الأمنية والاضطرابات التي تواجه البلدان. ارتبطت هذه الحلول ارتباطاً وثيقاً بالجهود المبذولة لتعجيل تحقيق الأهداف والتحدي الرئيسي لعقد العمل لخطة عام 2030. وسلط ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في الميدان



الضوء على أمثلة ملموسة لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لحكومتى بيرو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. استكشف أعضاء المجلس التغييرات النظامية المطلوبة لتوسيع نطاق الاستجابة العالمية الجماعية لمعالجة الأسباب السياسية والمالية وغيرها من الأسباب الدافعة لفقدان الطبيعة وكيف كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في وضع فريد لمساعدة البلدان على وضع حلول قائمة على الطبيعة.

46. وشدد أعضاء المجلس على عواقب تصور الطبيعة والبشرية على أنهما منفصلان ومدى اعتماد البشرية على رفاهية النظام الإيكولوجي الطبيعي والعكس صحيح. كما شددوا على أن تحقيق الأهداف وخطة عام 2030 والهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر، لن ينجح إلا إذا وضعت الطبيعة في صميم التنمية المستدامة. لقد تحولت العلاقة بين الطبيعة والتنمية تحولاً جذرياً. وقد أصبحت الإجراءات والاقتصادات والصناعات البشرية المنهجية غاية في الأهمية بالنسبة لرفاه الطبيعة ولعمل نظم دعم الحياة الرئيسية. كان على البلدان والحكومات والمجتمعات تأدية دورها المتمثل في الربط بين الأساليب القائمة على الأسس العلمية والحلول المستندة إلى الطبيعة. حظت منظومة الأمم المتحدة للتنمية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بدور حاسم في التنسيق والتكامل تلعبه في إنتاج حلول شاملة تعتمد على الطبيعة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. وبهذه الطريقة فقط سيكون من الممكن التصدي لجميع جوانب التحدي، اعتماداً على الالتزامات والأدوات الخاصة بالاتفاقات العالمية المعني بالمناخ.

47. أكدت الوفود على توفر فرصة فريدة للمجتمع الدولي في 2020 لترسيخ التزاماته وتوسيع نطاقها واستكشاف حلول تعتمد على الطبيعة في أثناء مشاركته في عدد من الأحداث العالمية التي تركز على المناخ. ستسلط هذه الأحداث الضوء على الحلول الممكنة التي يمكن للبلدان استخدامها للعمل على تغيير المناخ من خلال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتحقيق الأهداف الضمنية والصريحة فيما بين الأهداف. يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) العمل على اغتنام الفرص وتحويلها إلى إجراءات ملموسة، الأمر الذي تطلب طرفاً جديدة من العمل. كانت القيمة الفريدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هي أنه سمح للبلدان باختبار الكيفية التي يمكنها من خلالها إجراء الأمور بشكل مختلف من خلال رؤيتها الخاصة. كانت هناك حاجة لتحول اقتصادي وهيكلية لمواجهة التحدي: القدرة على تجربة أنظمة إدارية جديدة والمزايا الاقتصادية، المقدمة كجزء لا يتجزأ من الحلول على مستوى البلد حيث كانت الطبيعة العنصر المركزي.

48. في هذا السياق، سلط أعضاء المجلس الضوء على أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن: (أ) يعمل بشكل منهجي للدفاع عن الحلول المعتمدة على الطبيعة وإدماجها في التخطيط الجماعي، في الأمم المتحدة وفي أي مكان آخر، (ب) ويعمل كداع ومصمم، من خلال دوره كخبير للتكامل، في دعم الحلول المعتمدة على الطبيعة وابتكارها حيث إنها ساعدت البلدان في معالجة تحديات المناخ، (ج) يتعاون مع البنك العالمي لإرساء سبل التضافر والتكامل على جبهة المناخ، (د) يعبر عن الحاجة للتغيير الهيكلي التحويلي لمواجهة تحدي المناخ، (هـ) يشارك بشكل فعال في أحداث المناخ العالمية الرئيسية لعام 2020، (و) يعمل كعامل محفز لتحقيق التغيير، وحشد القطاع الخاص لزيادة تأثير عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المعني بالحلول المعتمدة على الطبيعة، (ز) يعمل بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشركاء الحكوميين، ووكالات المساعدة ومن خلال الصناديق الرأسية للتغلب على تحديات المناخ، (ح) يستخدم الخبرة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الحكومات على إدارة أنشطة المحيطات والأنشطة البرية والسعي لإقامة شراكات لتعزيز حلول معتمدة على الطبيعة، (ط) السعي لإحداث التأثير الفعال والأمثل للموارد على المستوى القطري، (ي) يعدل الإجراءات الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدراج قضايا تغير المناخ في القرارات الداخلية، (ك) يحدد مجالات الحفز ذات الأولوية في تحقيق مكاسب إنمائية وحماية البيئة.

## V. البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

49. عرض مدير البرنامج المعاون بالنيابة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وقدم لمحة عامة عن وثائق البرنامج القطري لكوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، ومالي، والكويت، وباراجواي، والتمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لكولومبيا، وجواتيمالا، ولبنان، وطاجيكستان، وفنزويلا، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر لعام 2020، والتمديد الثاني للبرنامج القطري للمكسيك، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيو عام 2020، والتمديد الثالث للبرامج القطرية لجنوب أفريقيا، من 1 نيسان/أبريل إلى 30 يونيو/حزيران عام 2020، وللجمهورية العربية السورية، من 1 يناير/كانون الثاني إلى 30 أيلول/سبتمبر عام 2020، والتمديد الأول لفترة سنة للبرنامج القطري لأفغانستان، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر. وبالمقابل، قدم المديرين الإقليميين لأفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تفاصيل من المنظورات الإقليمية.

50. راجع المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره رقم 7/2014، ووثائق البرامج القطرية لكوبا (DP/DCP/CUB/3) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/CPD/COD/3) والعراق (DP/CPD/IRQ/3) ومالي (DP/CPD/MLI/4) والكويت (DP/CPD/KWT/3) وباراجواي (DP/CPD/PRY/3) واعتمدها.

51. أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لكولومبيا، وجواتيمالا، ولبنان، وطاجيكستان، وفنزويلا، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر عام 2020، كما ورد في الوثيقة DP/2020/5.

52. أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول لفترة سنة للبرنامج القطري لأفغانستان، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، كما ورد في الوثيقة DP/2020/5/Add.1.

53. وافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني للبرنامج القطري للمكسيك من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيو عام 2020، كما ورد في الوثيقة DP/2020/5.
54. وافق المجلس التنفيذي على التمديدات الثالثة للبرامج القطرية لجنوب أفريقيا، من نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيو عام 2020 وللجمهورية العربية السورية، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 أيلول/سبتمبر عام 2020، كما ورد في الوثيقة DP/2020/5.
55. وردًا على تبادل وثيقة البرنامج القطري لكوبا، بعد اعتمادها، أكد عدد من الوفود على أهمية الامتناع عن المناقشات التي تركز على السياسة في المجلس التنفيذي.

## قطاع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

### بيان المدير التنفيذي

معلومات محدثة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

56. سلطت المديرية التنفيذية في بيانها (المتوفر على [الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان \(UNFPA\)](#)) الضوء على أن قمة نيروبي التي عقدتها حكومتا كينيا والدنمارك معًا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) كانت ناجحة للغاية. وكانت نية الصندوق الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) وبرنامج عمله. استهدفت القمة خلق الزخم السياسي والمالي لإتمام الأعمال غير المكتملة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) في سياق خطة 2030 للتنمية المستدامة وإعادة تنشيط مجتمع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) وتوسيعه. لم تكن القمة منتدى لوضع لغة جديدة، وظل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) صالحًا وملامًا كما كان دائمًا. سعت القمة لإعادة تنشيط الحركة وتأمين الالتزامات لتعجيل العمل. أبدت المديرية التنفيذية أيضًا تعليقًا مفاده أن بيان نيروبي والالتزامات الطوعية تظهر الإصرار العالمي لإنجاز العمل. حضر أكثر من 8,000 وفد من 173 بلدًا، وقدم أكثر من 1,250 التزامًا من رؤساء الدول والحكومات والمترعين والأعمال والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وغير ذلك، وتعهد الشركاء من القطاعين الخاص والعام بتوفير مليارات الدولارات. وكجزء من متابعة القمة، سيعقد الصندوق لجنة رفيعة المستوى تتألف من قطاع عريض من الأطراف المعنية لإعطاء قوة دافعة للالتزامات نيروبي ضمن الآليات الحالية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

57. ثمة إرادة سياسية لتحقيق النتائج التحولية الثلاثة للصندوق، والتي تتمثل في إنهاء حالات الوفاة النفاسية التي يمكن منعها، وإنهاء الحاجة غير الملوبة لتنظيم الأسرة، وإنهاء العنف القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة. سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) هذا الزخم خلال عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وفي غضون ذلك، أظهر الصندوق فجوة تمويل عالمية قدرها 222 مليار دولار أمريكي لتحقيق رؤية الانعادات الثلاثة بحلول عام 2030.

58. وسلطت المديرية التنفيذية الضوء على عدد من الموضوعات الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في عام 2020. وكان الأول هو استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية للفترة بين 2018 و2021، والميزانية المتكاملة المقابلة، للفترة بين 2018 و2021. ستجري استعراضات منتصف المدة في عام 2020 تقييماً للتقدم المحرز وتحدد المكان الذي قد يحتاج إلى تركيز إضافي. سيضمن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) إتمام عملية تتسم بالشفافية مع المجلس لتحديد الأسباب الرئيسية والعناصر المساعدة لتعزيز عمليات التنفيذ وتعجيله خلال العامين التاليين وإرساء أساس متين للخطة الإستراتيجية التالية (للفترة بين 2022 و2025).

59. واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) إحراز تقدم في ظل العمل مع صناديق وبرامج أخرى ضمن الفصل المشترك، وبصورة أعم، تحت مظلة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، فقد عمم رؤى تحقيق نتائج أفضل بالتوحد والمضي قدماً في الإصلاح في جميع أعماله. ظل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) يشارك بشكل وثيق في استعراضات المكاتب الإقليمية ومتعددة الأقطار. في ظل المضي قدماً، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على التكامل والقدرة على التكيف والمرونة والابتكار وتحقيق النتائج، بينما قدم للفرق القطرية خبرته في المجالات، مثل البيانات من أجل التنمية والشباب والعائد الديموغرافي وخلق زخم مالي.

60. ظل الصندوق ملتزمًا بتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وفي عام 2019، وجدت التقييمات الخارجية، مثل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN) أن منظومة صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) عملت بشكل جيد، في حين أجرى مكتب التقييم أول تقييم إنمائي للصندوق، ما ساعده على التطور إلى المرحلة التالية من الإدارة القائمة على النتائج. وعلى الصعيد الإنساني، كان المكتب يلبي الاحتياجات المتزايدة للأفراد في حالات الطوارئ لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والاستجابة للعنف القائم على النوع ورعاية الصحة العقلية. إن الأولويات الإنسانية الإستراتيجية للصندوق لعام 2020 هي تحسين التأهب، والتهيئة، وتعزيز القيادة، ودعم القدرة التشغيلية. في الأشهر الستة الماضية، وسع صندوق الأمم المتحدة للسكان نطاق توفير خدمات الصحة الإنجابية والاستجابة للعنف القائم على الجنس من قبل متخصصين في محاور إقليمية. وعلى الصعيد الداخلي، أنشأ الصندوق أدوات قوية لضمان الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وينصّب تركيزه الآن على ضمان عمل منظوماته بشكل فعال في ظل دعمها لسياسة عدم التسامح. في أيلول/سبتمبر عام 2020، ستولى

المديرة التنفيذية دور مناصرة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش الجنسي ودعم النهج التي تركز على الناجين. في عام 2020، سيكون الصندوق نشطاً عالمياً في مجال تعدادات السكان، وقد أنهى الحصر التعدادي لـ 33 بلداً من البلدان المستفيدة من برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بالفعل، وستتبعه 46 بلداً آخر في عام 2020 و39 في عام 2021. سيساعد الصندوق المواضيعي لبيانات السكان المنشأ حديثاً في بناء القدرات للتعدادات الإلكترونية الحديثة وضمان تطوير هذه البيانات عن علم.

61. أبرزت المديرية التنفيذية أنه في عام 2019، تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) دعماً مالياً قياسيًّا، تجاوزت إيراداته الإجمالية مبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي، ويجب أن يتجاوز التمويل الأساسي الحد المستهدف البالغ 350 مليون دولار أمريكي وقد وصل التمويل المشترك إلى مبلغ قياسي يبلغ 940 مليون دولار أمريكي. سيواصل الصندوق التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية لإبراز أهمية الاستثمارات المتزايدة في صحة النساء والمراهقين والشباب ورفاهيتهم. كما أعلنت المديرية التنفيذية بدء حملة تعبئة الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لعام 2020. وأكدت على أهمية اتفاق التمويل وحوارات التمويل المنظمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) كوسائل لتوسيع قاعدة المانحين. سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحسين الحوارات وإحراز التقدم للوفاء بالتزامات اتفاق التمويل. وفي هذا الصدد، إضافة إلى قرار عام 2018، سيكون من الضروري مواصلة تقديم المجلس للمبادئ التوجيهية.

62. أشاد رئيس المجلس بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على جميع الأعمال التي يقوم بها، مشيراً إلى أنه كان مسروراً لمعرفة التقدم المحرز باتجاه تحقيق رؤية الانعدامات الثلاثة، وأن استعراض منتصف المدة سيكون موضوعاً مهماً مطروحاً على المجلس. فيما يتعلق بحوار التمويل المنظم، ظل نص القانون الصادر عام 2018 ساري المفعول، وسيعالج هذا البند مرة أخرى في أيلول/سبتمبر 2020.

63. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي لولاية الصندوق وأشادوا بعمله الممتاز في نجاح قمة نيروبي، ولا سيما مجموعة الالتزامات المتجددة، والعدد الهائل من المشاركين، وتوسيع نطاق الأطراف المعنية. وأشادوا بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لجهوده في تعبئة الموارد في عام 2019، والتي أدت لمستويات قياسية من التمويل، متجاوزة المستويات المستهدفة للموارد الأساسية. بشكل عام، شددت الوفود على أهمية إصلاح الأمم المتحدة والدور المركزي الذي واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في لعبه طوال عقد العمل من أجل تحقيق الأهداف.

64. رحبت مجموعة من الوفود بإسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNDP) في تحويل منظومة المنسقين المقيمين لمكتب تنسيق التنمية، وتنفيذ إطار المساءلة الإدارية، والاتساق مع ميثاق التمويل. ورحبوا بمضاعفة الصندوق لمساهمة تقاسم التكاليف لعام 2019 لمنظومة المنسقين المقيمين، والاستيعاب الداخلي لإطار التعاون عند وضع البرامج القطرية، وتفعيل الرسوم المقدرتها بنسبة 1 في المئة على الإسهامات غير الأساسية المخصصة بصراحة. شددت الوفود على أن منظومة الأمم المتحدة للتنمية، في ظل وجود آليات الإصلاح، يجب عليها التركيز على التغييرات السلوكية والنتائج للتوصل إلى كونها منظومة أكثر تعاونية وتبسيطاً وفعالية. أعربوا عن قلقهم بشأن الرسائل غير المتسقة المعنية بالإصلاح عبر منظومة الأمم المتحدة وطلبوا ضمانات بأن الإصلاحات تمت الموافقة عليها دون تحفظ ومتابعتها بحماس على جميع المستويات. ورحبوا بزخم قمة نيروبي وحرصوا على زيادة توافقها مع خطة الإصلاح. دعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لمواصلة تعزيز رسائل فعالة ومتسقة داخلياً، بما في ذلك منع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. طلبوا الحصول على ضمانات بأن المنسقين المقيمين أبلغوا بتقييمات الأداء للممثلين القطريين والعكس بالعكس، وتطلعوا إلى إسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في مجموعة كبيرة من المرشحين المنسقين المقيمين المحتملين. أكدوا على أن إطار التعاون يجب أن يكون الأداة الأكثر أهمية لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذها بالشراكة مع البلدان المضيفة، مدعوماً بنظم المراقبة والإبلاغ الفعالة وتقييم قطري مشترك معزز، يقوم على نهج يراعي النزاعات وحقوق الإنسان، ومبدأ عدم تخلف أحد عن الركب. وشجعوا جميع الأطراف على متابعة التتبع الدقيق والإبلاغ المنسق عن التزامات اتفاق التمويل ومضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف.

65. دعت مجموعة ثانية من الوفود الصناديق والبرامج إلى: (أ) العمل معاً لاستخدام أدلة بارزة وتحليلات قطرية مشتركة مدمجة ومتوائمة مع إصلاح الأمم المتحدة، (ب) تصميم إطار تعاون قوي يعمل من خلال نهج المنظومة بأكملها مع سبل التضافر والتكامل داخل الفرق القطرية والحكومات والشركاء والأطراف المعنية وبينها، (ج) ضمان مواءمة البرامج القطرية مع أطر التعاون، (د) وضع الموارد خلف النتائج والجهود المحددة بشكل جماعي، بما في ذلك تعجيل تنفيذ اتفاق التمويل، (هـ) السعي لتحقيق البرمجة المشتركة للتغلب على الصوامع، (و) مراعاة قرار الجمعية العامة رقم 279/72 عند تعديل الخطط الإستراتيجية في أثناء استعراض منتصف المدة. شددت مجموعة على أن استعراض منتصف المدة يجب أن يتضمن الدروس المستفادة من النتائج التي تحققت، ولا سيما المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمواءمة التنظيمية ونتائج مسارات العمل التكميلية. يجب أن يظهر الاستعراض الكيفية التي غيرت بها الإصلاحات الأولويات البرمجية وعززت طريقة جديدة للعمل. شجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، في استعراض منتصف المدة، على استخلاص استنتاجات بشأن تنفيذ خطة 2030 لتتبع أطر النتائج والخطط الإستراتيجية للمنظمات بطريقة قللت من العوائق أمام الجهود المشتركة وعززت المشاركة الفعالة والشاملة والمتسقة للفرق القطرية. طلبت المجموعة إتاحة موجزات مسبقة لاستعراضات منتصف المدة في شكل منسق للعناصر المشتركة بين الوكالات ورحبت، باقتراح عقد ورشة عمل مشتركة لاستعراض منتصف العام قبل الدورة السنوية لعام 2020.

66. طلبت مجموعة ثالثة من الوفود خارطة طريق مصممة تأخذ في الاعتبار إعلانات أصدرتها البلدان والمجتمعات المشاركة في قمة نيروبي. شجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على استخدام استعراض منتصف المدة لإشراك الدول الأعضاء في تعزيز العمل البرنامجي للصندوق، ودعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) للانخراط بشكل أعمق في المجالات المترابطة لتغيير المناخ والتنمية والنساء. طلبوا أن يضاعف الصندوق دعمه للمكاتب دون الإقليمية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS). حثوا صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مواصلة تجسيد مبادئ الإصلاح في عمله، بما في ذلك ما يتعلق بالفصل المشترك. أعربوا عن قلقهم المستمر بشأن الاختلافات بين التمويل الأساسي وغير الأساسي وتأثيرها في التنمية البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ((SIDS)، بما في ذلك على النساء والشباب. حثوا صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على زيادة مشاركته في الدول الجزرية الصغيرة النامية ((SIDS)، مع مراعاة نوع الجنس كعنصر رئيسي لمسار ساموا.

67. رحبت مجموعة رابعة من الوفود بالحوار البناء بين مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء ومنظمات الأمم المتحدة بشأن إدراج أحكام الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في الاتفاق الإداري الموحد للصادق المجمع. أشادوا بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لمتابعة توصيات تقرير شركة ديوليت المقدمة للمجلس في عام 2019 وطلبوا معلومات محدثة عن خطط صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لتقييم مدى فعاليتها. أعربوا عن تقديرهم للخطوات المتخذة في عامي 2018 و2019 لزيادة قدرة المكاتب الأخلاقية ومراجعة الحسابات ووظيفتها ودعموا الجهود المبذولة للدفاع عن حقوق الضحايا، وأشادت المجموعة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لقيادته الرائدة في بناء القدرات على مستوى المنظومة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، طلبوا تفاصيل في الدورة المشتركة للمجالس في حزيران/يونيو عام 2020 عن عدد التقارير وعواقب الإدعاءات وما إذا كانت زيادة الموارد المخصصة كافية أم لا. رحبوا بالدراسات الاستقصائية لقياس الفجوات بين احتياجات الضحايا والناجين، وثقافة الإدارة، وتأثير منع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وطلبوا وضع خطة عمل في الدورة السنوية لعام 2020. كما أثنوا على الصندوق لريادته في تطويره أداة الفحص للشركاء المنفذين، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، لإنهاء بروتوكول الأمم المتحدة المعني بالإدعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي المتورط فيها الشركاء المنفذون. طلبوا توضيحاً بشأن كيفية التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بالبروتوكول والكيفية التي يرصد بها شركاءه المنفذون. طلبوا من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) /صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) /مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يعطوا أولوية للمناقشات المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في دورات المجلس المستقبلية، الأمر الذي يضمن اتباع نهج متسق وجماعي. أيدوا النهج الذي يركز على الناجين والالتزام الجماعي لمواصلة استخدام نظام الأمين العام للإبلاغ الآني الإلكتروني كآلية للمساءلة، وتطلعوا إلى تلقي معلومات محدثة عن التنفيذ والتأثير بطريقة منسقة عبر المنظمات.

68. أكدت الوفود الأخرى، في مداخلات فردية، على حاجة صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لمواصلة المشاركة مع المجتمع الأوسع نطاقاً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وسلطوا الضوء على نجاح تدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لمعالجة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، وأعربوا عن تأييدهم القوي لمبادرة تسليط الضوء. كما ركزت الوفود على قضايا انخفاض الخصوبة والشيوخة، داعية صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لمعالجة انخفاض معدلات المواليد في سياق الحقوق والصحة الإنجابية، وكذلك الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها لتنظيم الأسرة في المناطق المتضررة.

69. ردًا على ذلك، قالت المديرية التنفيذية إن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) سيدمج التزامات نيروبي في برامجه القطرية وأطر التعاون من خلال الالتزامات الطوعية التي تقودها البلدان، ما يسمح له بتكييف عمله مع تنوع البلدان المستفيدة من البرنامج. أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) تحليلًا إقليميًا للالتزامات، وسيبدأ في معالجتها كل بلد على حدة في عام 2020. وتجرى حوارات وطنية بشأن التزامات نيروبي من شأنها أن تساعد على إنشاء آليات وطنية للتنفيذ. كما أقرت قمة نيروبي بالعلاقة بين منتديات المساواة بين الجنسين بعد مرور 25 عامًا على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) في 2019 ومرور مثلها على مؤتمر بكين في عام 2020 التي يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأنها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. في الاجتماعات التي عقدت بعد مرور 25 عامًا على مؤتمر بيجين، سيركز صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على السلامة الجسدية، والوصول إلى انعدام حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحلول عام 2030، ودور النساء والشباب في السلام والأمن. وبالمثل، كانت قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو في عام 2020، فرصة تاريخية لمناقشة التحديات العالمية لسوء التغذية المرتبطة بعمليات لجنة السكان والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على النحو الذي تسترشد به خطتها الإستراتيجية.

70. قالت المديرية التنفيذية إن الصندوق كان يعمل بالشراكة مع الفرق القطرية ومنظمات الأمم المتحدة لتحقيق رؤية الاندماجات الثلاثة و عدة مبادرات على مستوى المنظومة. فيما يتعلق باستعراض مكاتب متعددة الأقطار، قدم الصندوق نماذج جديدة للتكاليف وتعديلات على أدوات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) للتكيف مع احتياجات المكاتب المتعددة الأقطار. وكان يعزز وجوده في المناطق الفرعية المعنية، ويستعرض نماذج العمل وعمليات تخصيص الموارد، ويعزز الدعم للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن خلال إستراتيجية المنسقين المقيمين، شجع الصندوق الموظفين المؤهلين على إجراء تدريب تقييمات المنسقين المقيمين. وعمومًا، توفرت بيئة تمكينية داعمة بشكل متزايد داخل الفرق القطرية وبين المنسقين المقيمين للمشاركة في الخطط التشغيلية والمعمارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). أظهرت الدراسة الاستقصائية للمكاتب القطرية لعام 2019 أن قدرة الموظفين وقيادة إطار التعاون والمبادئ التوجيهية ذات الصلة تؤثر ثمارها. سيقترح

الصندوق مؤشرًا محددًا لقياس مدى موازنة برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) القطرية مع أطر التعاون، كجزء من استعراض منتصف المدة لخطة الإستراتيجية للفترة بين 2018 و2021، سيركز استعراض منتصف المدة على توسيع التدخلات وتسريع عملية التنفيذ، بما في ذلك تعبئة الموارد لتمويل إنجاز الأعمال غير المكتملة لمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) والأهداف. فيما يتعلق بالصلة بين التنمية الإنسانية، تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بشكل وثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كجزء من استعراضه الإنساني لعام 2020، لضمان إعطاء الأولوية للمرأة والأطفال في حالات الأزمات. أتاح استعراض منتصف المدة الفرصة للصندوق للنظر في كيفية تأثير القضايا الجنسانية، مثل تغير المناخ في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) وأفضل الطرق لمعالجة الأسباب الجذرية.

71. أكدت المديرية التنفيذية على أن قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وضعت على الصعيد العالمي خطط منع الاستغلال والتحرش الجنسي في صدارة جدول أعمالها واستمرت في اتخاذ خطوات على مستوى الشركة لتغيير إدارتها وثقافتها التنظيمية. كانت مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في الأوضاع الإنسانية عنصرًا حاسمًا في العمل الإنساني للصندوق، مدعومًا بإنتاج بيانات سكانية عالية الجودة للبرامج الإنسانية القائمة على أدلة. ضمن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) إمكانية الوصول إلى خدمات المنقذة للحياة، وأنشأ آليات تنسيق للوقاية الفعالة من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والتصدي له، وكفل الرعاية لحالات الولادة الطارئة والمولود الجدد في أوضاع إنسانية. وفيما يتعلق بانخفاض الخصوبة وشيخوخة السكان، فإن الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) للفترة بين 2018 و2021، لديها بالفعل ديناميات سكانية متصلة بها، وأسس الصندوق ممارسة تقنية بشأن شيخوخة السكان وانخفاض الخصوبة وافتتح مكتبًا في سيول، بجمهورية كوريا، للتركيز على قضايا شيخوخة السكان وانخفاض الخصوبة وتحديد الجنس. وأكدت للمجلس على أن حقوق الإنسان ما زالت الأساس لولاية الصندوق وعمله.

72. أكد نائب المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) كان مستعدًا للمشاركة مع المجلس فيما يتعلق بمكافحة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وسلط الضوء على أن التعاون بين الوكالات بخصوص هذه القضية كان نموذجيًا. في ظل وجود سياسات وأطر قوية، ركزت منظمات الأمم المتحدة على التنفيذ باستخدام نهج يركز على الضحايا. يجري الصندوق الآن دراسات استقصائية على المستوى القطري لتحديد الثغرات ومعالجتها، لمواصلة تحسين الأطر التي وضعها. لم تسع المبادرة الثقافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) للوصول إلى طرق جديدة للعمل تمثيلاً مع إصلاح الأمم المتحدة وحسب، بل أعطت الأولوية أيضًا لمنع السلوكيات المحظورة في مكان العمل.

73. وأكد مدير شعبة السياسات والإستراتيجيات على أن مجموعات الاستثمارات لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) المعدة قبل قمة نيروبي ستتم مواصلة مناقشتها على مستوى قطري لإنشاء مجموعات استثمارات وطنية، الأمر الذي سيسمح للصندوق بتعبئة مزيد من الموارد من الحكومات والقطاع الخاص. سيوسع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) منصة للتعاون كجزء من برامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل المعرفة والتكنولوجيا في مكافحة الوفاة النفاسية والعنف ضد المرأة.

## VI. التقييم

74. عرض مدير مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان التقييم الإنمائي للنهج الإداري القائم على النتائج، وقدم نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) بدوره الاستجابة الإدارية.

75. رحب أعضاء المجلس بالتقييم، ما أتاح التعقيبات الآنية والتزام الصندوق بتشكيل وظيفة تقييم قوية. وأقرروا بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) اضطلع بدور رائد داخل منظومة الأمم المتحدة في أثناء إجراء التقييم الإنمائي. رحبوا بالجهود التي بذلها الصندوق للانتقال للمستوى التالي من الإدارة القائمة على النتائج لإرشاد عملية اتخاذ القرارات، جزئيًا من خلال اختبار أساليب الإدارة التكيفية. وتم تشجيعهم على معرفة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) كان يعمل لتحسين التوازن بين المساءلة والتعلم. طلبوا أن تتم مشاركة الدروس المستفادة، من جانبي التقييم والإدارة، مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للتنمية، مشددين على أهمية الموازنة المستمرة لعمل التقييم الذي يجريه الصندوق مع أهداف عام 2030 وخطتها.

76. وردًا على ذلك، سلط مدير مكتب التقييم الضوء على أن خطة تقييم المنظمة تسعى إلى تنويع جودة التقييمات لضمان إمكانية الإشراف بها في عمليات اتخاذ القرارات الإستراتيجية بكفاءة بالزمن الحقيقي. كان هذا جزءًا من عملية أكبر نحو الابتكار. شارك المكتب نتائج التقييم والدروس المستفادة، بما في ذلك ممارسات التقييم، من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. كما كان حريصًا على مشاركة خبرات التقييم مع الشركاء في كل المستويات بل، في الواقع، شاركها في مؤتمر الرابطة الدولية لتقييم التنمية وأحداث عالمية أخرى، وكان بصدد عقد ندوة عبر الإنترنت للوصول إلى جمهور أكبر.

77. وشدد نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) على أن استخدام الأساليب التكيفية للتعلم أتاحت لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) زيادة تجربة التقييم لتصميم البرامج والتخطيط لها وتعديلها بشكل أفضل. جاء اعتماد الصندوق للأسلوب التكيفي في الوقت المناسب حيث سعى لتوسيع نطاق برامجه والتعجيل بها في ضوء التزامات قمة نيروبي. سمح الأسلوب التكيفي بالنشر الفوري للمعرفة وأفضل الممارسات وعمل كأداة للابتكار والتعجيل، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية.

78. قال مدير شعبة السياسات والإستراتيجيات إن نهج الإدارة التكيفية شكّل طريقة جديدة للعمل تحتاج إلى التنقيح. ومع ذلك، لقد أثبت النهج بالفعل فائدته في السماح للصندوق بإجراء تعديلات آنية من أجل زيادة كفاءته في استجابته الإنسانية. قد

تمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) من استخدام التوصيات، على سبيل المثال، لزيادة قدرته بشكل كبير على الاستجابة للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في حالات الأزمات وتعبئة الموارد والخدمات وضمان النشر الفوري للخبرات وصرف الأموال بشكل أسرع. كما قدم الصندوق برنامجاً مبتكراً للإدارة القائمة على النتائج ومعززاً بشبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف ((MOPAN)، يوفر له صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) حافظة تمويل محدد، لتعزيز مهارات المكاتب القطرية في استخدام الإدارة التكميلية لتعديل البرامج على المستوى القطري.

79. أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقييم الإنمائي لنهج الإدارة القائمة على النتائج في صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) (DP/FPA/2020/CRP.1) والاستجابة الإدارية (DP/FPA/2020/CRP.2).

## VII. البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

80. قدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) (لشؤون البرامج) لمحة عامة لوثائق البرنامج القطري لكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، ومالي، وباراجواي؛ والتمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لكولومبيا، وجواتيمالا، وفنزويلا وكذلك تمديدات البرنامج القطري لجنوب أفريقيا، والجمهورية العربية السورية. وبالمقابل، قدم المديرين الإقليميين للدول العربية، وغرب ووسط أفريقيا، وشرق وجنوب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي تفاصيل من المنظورات الإقليمية.

81. راجع المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره رقم 7/2014، ووثائق البرامج القطرية لكوبا (DP/FPA/CPD/CUB/9) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/FPA/CPD/COD/5) والعراق (DP/FPA/CPD/IRQ/3) ومالي (DP/FPA/CPD/MLI/8) وباراجواي (DP/FPA/CPD/PRY/8) واعتمدها.

82. أحاط المجلس علماً بالتمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لكولومبيا، وجواتيمالا، وفنزويلا، كما اعتمد التمديد الثالث لمدة ثلاثة شهور لجنوب أفريقيا والتمديد الثالث لفترة سنة للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/2020/2).

83. ورداً على تبادل وثيقة البرنامج القطري لكوبا، بعد اعتمادها، أكد عدد من الوفود على أهمية الامتناع عن المناقشات التي تركز على السياسة في المجلس التنفيذي.

## قطاع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

### بيان المدير التنفيذي

84. سلطت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) الضوء في بيانها على أنه في عام 2020، في الذكرى الخامسة والعشرين من تأسيسه كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) منظمة قوية. وقد خرج من عام 2019 على أرضية مالية قوية بنموذج أعمال معروف بالكفاءة والفعالية، الأمر الذي جعله مناسباً ليصبح قوة دافعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة. قد برزت مبادراتها الاستثمارية ذات التأثير الاجتماعي، المعروفة باسم S3I، كرائدة للتمويل المبتكر واحتلت مكانة بارزة في تمويل الأمين العام لإستراتيجية التنمية. كانت S3I، التي أصبح اسمها "استثمارات ذات تأثير على البنية التحتية المستدامة"، نموذجاً لتوجيه استثمار القطاع الخاص إلى البلدان النامية، ما ساعدها على توفير مساكن معقولة الأسعار واحتياجات الطاقة المتجددة. للاحتفال بهذه البداية الجديدة، سيتم افتتاح مكتب S3I جديد في هلسنكي في عام 2020. بصفته خبيراً في البنية التحتية عالية الجودة، وهو عنصر أساسي في الولاية وجزء لا يتجزأ من مبادرة S3I، دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) الحكومات لضمان تنمية طويلة الأجل ومستدامة ومرنة. وقد ساعد في تشكيل مبادئ المجموعة العشرين للبنية التحتية عالية الجودة في عام 2019، ومن خلال عمله مع اللجنة العالمية المعنية بالتكيف، ودعم الحكومات لإيجاد طرق مبتكرة لمعالجة قضايا تغير المناخ، بما يتماشى مع الأهداف واتفاق باريس. كان الطلب العالمي للبنية التحتية المستدامة، والذي يُعد أساساً للتنمية المستدامة، غير مسبوق، وعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) مع القطاع الخاص لضمان أن يكون بأسعار يمكن تحملها وأنه لم يتخلف أحد عن الركب. يتحول ذلك بدوره إلى فرص للتوظيف والحصول على خدمات الصحة والتعليم، وخفض انبعاثات الغازات الدفينة.

85. وشددت المديرية التنفيذية على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) جعل المنظور الجنساني محور جميع أعماله. كان لدى مشاريع الشراء والبنية التحتية القدرة على خلق فرص جديدة للمرأة والفتيات. أثر الشراء الفعال في سلسلة التوريد، ما أدى بدوره إلى دعم الأعمال التي تقودها المرأة وإعطاء أولوية للموردين الذين يحققون نتائج أفضل للتكافؤ بين الجنسين. وبالمثل، فإن البنية التحتية المراعية لنوع الجنس قدمت للمرأة حياة أفضل، ما حسن وصولها إلى خدمات الصحة والتعليم والوظائف وعزز تمكينها الذاتي. كما أحرز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) تقدماً من داخله، حيث مثلت المرأة نسبة 43 في المئة من الموظفين وسعى المكتب للوصول إلى نسبة 47 في المئة بنهاية عام 2020، وتجاوز أهداف الأمم المتحدة على المدى الطويل. في عام 2020، ركز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) على استعراض منتصف المدة لخطته الإستراتيجية للفترة 2018-2021، وسيشارك عن كثب مع مجلس العملاء المنشأ حديثاً لتقليل التعقيدات في طريق التقدم. التزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بنجاح نظام المنسقين المقيمين الجديد والعضو النشط من الفرق القطرية للأمم المتحدة، والذي يعد مهماً نظراً إلى أنه غالباً ما يكون من الوكالات غير المقيمة. عمل مكتب

الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بجد ليكون الشريك المفضل لمنظمات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك العمليات التجارية من خلال مراكز الخدمة المشتركة التابعة له. وتطلعت المديرية التنفيذية إلى قيادة هذه الجهود بصفتها الرئيسة المعينة حديثاً للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

86. أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي المستمر لولاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ونموذج الأعمال الفريد من نوعه، وأشادوا بعمله المستمر في مجال البنية التحتية والشراء المستدام، بما في ذلك من خلال مبادرة S3I التي شرعت حديثاً. كانت مبادرات الشراء والبنية التحتية المستدامة ركائز للجهود المبذولة لتحقيق الأهداف والخطة الموضوعية لعام 2030، وأثنت الوفود على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) لمنحه المعيار الذهبي في الشراء المستدام للمرة الرابعة من المعهد المعتمد للشراء والإمداد. شجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) على قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الشراء المستدام عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ورحبت الوفود بتعميم المساواة بين الجنسين في جميع أعمال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) وإدماجه في مشاريع البنية التحتية والشراء المستدامة. دعا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) لمواصلة المشاركة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحقيق خطة الإصلاح، وشجعه على المساعدة في تحسين تقديم الخدمات على نطاق المنظومة. كما شجعه للانضمام إلى المنظمات الأخرى في استجابة للدعوة لتقديم اقتراحات من الصندوق المشترك لخطة 2030. طلبوا من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) زيادة المشاركات غير الرسمية مع الدول الأعضاء.

87. سلطت مجموعة من الوفود الضوء على أنه نظراً إلى خبرته في مبادرات الشراء والبنية التحتية المستدامة، لعب المكتب دوراً خاصاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية. دعا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) للمساهمة في زيادة القدرة الإنتاجية للبلدان النامية، وهو أمر أساسي لتحقيق الأهداف والخطة الموضوعية لعام 2030. شجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) على إعطاء الأولوية لمجالات مسار ساموا، وطلبوا تفاصيل عن الكيفية التي يعتزم بها المكتب الانخراط مع الدول الجزرية الصغيرة النامية ((SIDS)، ولا سيما من خلال مبادرات الاستثمار ذات التأثير الاجتماعي وS3I، بالشراكة مع القطاع الخاص والحكومات الوطنية، بما يتماشى مع الملكية الوطنية ومن خلال شركات بين القطاع العام والخاص، وهو مجال يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) يستخدم فيه فائضه التشغيلي. وتطلعت إلى خارطة طريق مفصلة عن استخدام الفائض التشغيلي في الدورة السنوية لعام 2020.

88. أشاد أعضاء مجموعة أخرى من الوفود بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) لتأسيس أنظمة متابعة لفضايا الاستدامة الشاملة وضمانها، مثل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والبيئة، ومكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، طلبوا معلومات محدثة عن إستراتيجية المساواة بين الجنسين والتحديات التي تواجهها. وأعربوا عن سرورهم بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) كان أول منظمة للأمم المتحدة تتبنى معايير الإبلاغ المعترف بها دولياً ورحبوا بإسهاماته نحو تحقيق الأهداف. كما رحبوا بالطلب المتزايد على خدمات المكتب وإبرادته ولكنهم طلبوا معرفة تفاصيل عن كيفية ضمان المنظمة أن قدرتها الإدارية ونظام الرقابة الداخلي بها قد لياها الطلب المتزايد. في هذا الصدد، شجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) على مواصلة الاستثمار في تطوير نظام oneUNOPS لتخطيط موارد المؤسسات؛ للحد من المخاطر وتيسير العمليات الموحدة. رحبوا بالفائض التشغيلي المتنامي كعلامة على وضعه المالي الجيد ولكنهم سعوا للحصول على تفاصيل عن إستراتيجية الاستثمار لاستخدامه. وتأكيداً لأهمية تنسيق المكتب مع منظومة الأمم المتحدة، تطلعت الوفود إلى معرفة المزيد عن مجلس العملاء، كجزء من عملية الإصلاح الإداري للأمين العام، فضلاً عن دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) المستمر لخطة الإصلاح، بما في ذلك تعزيز عمليات الأعمال المتكاملة وأماكن العمل المشتركة.

89. ورداً على ذلك، أشار المدير التنفيذي إلى أن الزيادة في الفائض التشغيلي ترجع أساساً إلى إدارة المخاطر القوية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) للهوامش التشغيلية على مدار أكثر من عقد من الزمن، والذي تمكن بفضل من إعادة استثمار الفائض التشغيلي في برامج واستقطاب شركات جديدة، ولا سيما مع القطاع الخاص. سيقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) للمجلس عرضاً متعمقاً عن حالة الفائض التشغيلي ونهج إدارة المخاطر، ومبادرة S3I في الدورة السنوية لعام 2020، بما في ذلك في إطار السياق الأشمل لإصلاح الأمم المتحدة واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة بين 2018 و2021. كما كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) يعمل من خلال مركز الابتكار العالمي ومبادرة S3I لاستنباط أدوات جديدة وطرق جديدة للعمل مع الحكومات، والشركاء، والمتبرعين، والقطاع الخاص لمواجهة التحديات والاحتياجات المختلفة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان الأقل نمواً. كان مركز الابتكار العالمي آلية قوية تدعم رواد الأعمال الشباب في البلدان النامية وربطهم بشبكة دعم عالمية.